اقتصاد

شملت سرقة الأموال وتخريب التجهيزات وتكاليف إعادة البناء في المناطق الآمنة

أكثر من ١٤٣ مليار ليرة أضرار المصارف العامة المباشرة خلال الحرب ٩٦,٥٪ منها لـ«التوفير»

| محمد راكان مصطفى

تعرض القطاع المصرفي إلى أضرار كبيرة، كغيره من القطاعات الاقتصادية والخدمية في البلد بسبب الحرب.

وبحسب آخر البيانات المصرفية التي حصلت «الوطن» على نسخة منها، فقد زاد إجمالي خسائر القطاع المصرفي الحكومي عن ١٤٣ مليار ليرة سورية، شملت أضرار المصارف العامة المباشرة، التي تتضمن تخريب وسرقة الأثاث والتجهيزات والمواد الأولية والعتاد، وتكاليف إعادة البناء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات لا تشمل الأضرار التي لحقت بالعقارات والأضرار في فروع المصارف في المناطق الساخنة التي يصعب الوصول إليها وإجراء الكشف لحصر الخسائر.

وبلغت الأضرار المباشرة موزعة حسب المصارف، نحو ١٣٨ مليار ليرة سورية أضرار مصرف التوفير (أي ما يعادل ٩٦,٥٪ من إجمالي الأضرار)، وأضرار المصرف التجاري مليار ليرة سورية إضافة إلى بعض المبالغ بالعملات الأجنبية. وبلغت أضرار المصرف الزراعي ٣,٤٥٨ مليارات ليرة سورية، وإجمالي أضرار المصرف الصناعي ١٤٥ مليون ليرة سورية، وبلغ إجمالي أضرار مصرف التسليف الشعبي ٢٣٥,٢ مليون ليرة سورية، وبلغت الأضرار الإجمالية للمصرف العقاري ٣١٠,٤ ملايين ليرة سورية.

خسائر التجهيزات والمباني

وفي التفاصيل خسائر المصارف المادية من مبان وآليات وتجهيزات حسب كل مصرف، فقد بلغت خسائر مصرف التوفير ١٣٥,٥ مليار ليرة سورية، وخسائر المصرف الزراعي مبلغ ٣,٤٣١ مليارات ليرة سورية وخسائر المصرف التجاري ٨٨٧ مليون ليرة سورية، وخسائر المصرف الصناعي ٩٧ مليون ليرة سورية، وخسائر المصرف الصناعي ٩٧,٤ مليون ليرة سورية، باستثناء أضرار العقارات والمناطق الساخنة التي يصعب الوصول إليها وإجراء الكشف الحسي فيها.

خسائر المصارف من الأموال

وبلغت خسائر المصارف العامة من المبالغ النقدية ٢,٥ مليار ليرة سورية لمصرف التوفير، و٢٢٦ مليون ليرة سورية خسارة المصرف الزراعي، و٢٠٣,٦ ملايين ليرة سورية إضافة إلى مبالغ ٥٢٥ ألف دولار و٥٠٠ يورو و٢٥٠ ألف ريال سعودي خسائر المصرف التجاري. وبلغت خسائر المصرف الصناعي من المبالغ النقدية ٤٨ مليون ليرة سورية، وبالنسبة للمصرف العقاري ٨٦,٧ مليون ليرة سورية تشمل الأموال المسروقة والمعدومة للمصرف.

الأضرار حسب فروع المصارف

توزعت خسائر مصرف التوفير على ١٤ فرعاً، وكانت أكثر الخسائر في فرع حمص بقيمة إجمالية للأضرار المباشرة من مبان وسرقة وتخريب آليات وآثار وتجهيزات بلغت ١٢٠ مليار ليرة سورية، يليها فرع المصرف في درعا بقيمة خسائر إجمالية بلغت أكثر من ٥ مليارات ليرة سورية، يليه مكتب بصرى الشام بقيمة إجمالية للخسائر تجاوزت ٤,٧ مليارات ليرة سورية، يليه فرع المصرف في اللاذقية بقيمة تجاوزت ٣ مليارات ليرة سورية.

وبالنسبة للمصرف الزراعي فكانت الخسائر موزعة على ٨١ فرعاً ومكتباً على مستوى القطر، وكان أكبر الخسائر في فرع المصرف في الرقة، إذ بلغت نحو ٢٥٠ مليون ليرة سورية، يليه فرع المصرف في تدمر بمبلغ ١٣٩ مليون ليرة سورية يليه فرع المصرف في رأس العين بمبلغ ١٢٥ مليون ليرة سورية، ثم فرع المصرف في تل براك بمبلغ ٨٩ مليون ليرة سورية.

أما الأضرار التي لحقت بالمصرف الصناعي توزعت على ١٩ فرعاً ومكتباً، أكبر الخسائر كان في فرع المصرف في الرقة بمبلغ ٤٦ مليون ليرة سورية يليه فرع المصرف في داريا بمبلغ ٢٨,٨ مليون ليرة سورية ثم فرع المصرف بحمص بمبلغ ١٨,٧ مليون ليرة سورية ويليه فرع المصرف في درعا بمبلغ ١٠ ملايين ليرة سورية.

وبالنسبة لأضرار المصرف التجاري السوري فتوزعت على ٦٩ فرعاً ومكتباً. وكان أكبر الخسائر في فرع إدلب بمبلغ خسائر ٤٣٠ مليون ليرة سورية، يليه خسائر فرع الميادين بمبلغ ٢٠٥ ملايين ليرة سورية يليه خسائر فرع المصرف في دير الزور بمبلغ تجاوز ١٠٠ مليون ليرة سورية يأتي بعده خسائر فرع درعا ١٠٠ مليون ليرة سورية.

كما استعرضت البيانات المصرفية خسائر المصرف التجاري السوري من الصرافات الآلية التي بلغت ١٢٨ صرافاً وبلغت المبالغ المسروقة من هذه الصرافات الآلية في جميع المحافظات مبلغ ١٢,٥ مليون ليرة سورية.

وأما بالنسبة للمصرف العقاري فقد توزعت الخسائر على ٨ فروع ومكاتب كان أكبرها في فرع المصرف في حلب-باب جنين بقيمة أضرار بلغت ١٠٠ مليون ليرة سورية، يليه فرع المصرف في حمص بقيمة إجمالية للأضرار بلغت ١٥ مليون ليرة سورية، ثم فرع دير الزور بقيمة إجمالية للأضرار بلغت ١٠ ملايين ليرة سورية. على حين بلغت خسائر المصرف العقاري من آلات الصرافات الآلية نحو ١٠٠ مليون ليرة سورية.

خميس لوفد رجال أعمال عراقي: مستعدون لتقديم التسهيلات وتطوير التشريعات لتعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة مستعدة لتقديم التسهيلات وتطوير التشريعات واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية بين سورية والعراق وتذليل العقبات أمام رفع مستوى التبادل التجاري المشترك الذي يعود بالفائدة على الطرفين.

حديثه هذا جاء خلال لقائه وفد رجال الأعمال العراقيين برئاسة رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية جعفر الحمداني. لافتاً إلى أن الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية والعراق تحملنا مسؤولية أكبر لمحاربة الإرهاب وتطوير علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين بمشاركة الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمنظمات والاتحادات بهدف تعزيز صمود مواطني البلدين في مواجهة الحرب الإرهابية التي تشن عليهما.

وبين خميس أهمية وضع آلية للتواصل بشكل مستمر بين سورية والعراق وتقييم الخطوات التصديرية وتنظيم المعارض وحشد الطاقات والإمكانات لرفع مستوى العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات.

من جانبهم أشار أعضاء الوفد التجاري العراقي إلى أن الحرب التي تخوضها سورية على الإرهاب أثرت على العراق في الجانب الاقتصادي. إضافة إلى انخفاض أسعار النفط ما انعكس سلباً على المشاريع الاستثمارية مطالبين الشركات السورية بالمشاركة في الجوانب الاقتصادية العراقية وتفعيل التعاون بين رجال الأعمال في البلدين. وبينوا أهمية إعادة تفعيل مجلس الأعمال العراقي-السوري المشترك إضافة إلى تأمين البنية التحتية اللازمة للاستيراد والتصدير من طرق ومنافذ حدودية وحل المشاكل المتعلقة بتأمين وصول السيارات إلى المعابر إضافة إلى تفعيل السياحة الدينية بين البلدين. وتم خلال الاجتماع وضع رؤية مشتركة للتعاون وتحديد أدوار جميع الأطراف المعنية المتمثلة باتحادات غرف التجارة والمصدرين والفعاليات الاقتصادية بهدف تعزيز التبادل التجاري على مختلف الصعد سواء لجهة تبادل الخضار والفواكه والألبسة إضافة إلى الاتفاق على تعزيز التعاون المالي والمصرفي.

وخلص الاجتماع إلى تشكيل فريق عمل لمتابعة النقاط التي تدعم التواصل بين الفعاليات الاقتصادية السورية والعراقية.

وزير التموين لـ«الوطن»: تفعيل المراكز الحدودية مع العراق وتنشيط التبادل التجاري

| عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي لـ«الوطن» أن الاجتماع مع الجانب العراقي أمس تركز على تنشيط تبادل وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية كالخضار والفواكه والحمضيات والألبسة وغيرها وتنشيط الحركة التجارية وأن هناك العديد من الخطوات والإجراءات التي سيتم العمل عليها مثل تفعيل المراكز الحدودية وبحث الرسوم الجمركية وإزالة كل المعوقات والصعوبات التي تحد من عمليات التبادل التجاري وإيجاد الحلول المناسبة لعملية التحويلات المصرفية والمالية ثمن المنتجات والبضائع التي يتم شراؤها والعمل على كل ما من شأنه تطوير وتنشيط حركة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

كما بين الغربي أنه سيتم بحث مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين اليوم في غرفة تجارة دمشق للحرص على تفعيل وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين، ولاسيما العلاقات الاقتصادية والتجارية وتذليل العقبات التي تعترض تطوير هذه العلاقات وتقديم كل أشكال الدعم والمساندة الإدارية واللوجستية التي تلبي مطالب الفعاليات الاقتصادية والتجارية والشعبية في البلدين للارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات متطورة تكون مثالا يحتذى به بين الدول والشعوب مبيناً أن سورية تمتلك كل المقومات الصناعية والتجارية والاقتصادية التي تضمن توفير احتياجات السوق العراقية من مختلف السلع والمنتجات الغذائية والزراعية والصناعية.

وطالب أعضاء الوفد التجاري العراقي بأن يكون هناك مركز تجاري أو معرض دائم للمنتجات السورية في العراق، ولاسيما في البصرة أو في محافظة الأنبار وأن تكون هناك آلية تضمن وصول المنتجات الزراعية الصناعية السورية إلى العراق عبر معبر التنف مؤكدين أن الفعاليات التجارية وأصحاب السيارات الشاحنة في محافظة الأنبار سياراتهم واقفة وهي على استعداد لاستقبال ونقل البضائع السورية ضمن العراق بعد إيجاد الآلية التي تضمن وصول المنتجات السورية إلى العراق.

وبين أن الأسواق العراقية مفتوحة أمام المنتجات والبضائع السورية وأن المستهلك العراقي يفضل المنتج السوري عن غيره وأن وجود نحو /١٢٤/ تاجراً عراقياً في سورية حالياً هو دليل على حرص أصحاب الفعاليات الاقتصادية التجارية في العراق على تطوير وتفعيل وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

«هيئة الصادرات» و«غرفة صناعة حلب» تتفاهمان:

إيجاد أماكن بديلة للمصانع المدمرة والصناعات المهجرة وتمييزها في التصدير

| الوطن

وقعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بهيئة تنمية ودعم المنتج الوطني والصادرات مذكرة تفاهم مع غرفة صناعة حلب بهدف خلق شراكة حقيقية تخدم المنتج الوطني الموجه نحو التصدير والقيام بأبحاث عن الأسواق الدولية وفرص التصدير المتاحة وذلك انطلاقاً من دور وزارة الاقتصاد في المساهمة الفعلية باستنهاض الصناعة المتضررة في حلب وإعادة دورها في دعم الاقتصاد الوطني وقد حددت المذكرة مجالات التعاون والعمل المشترك لإعادة إقلاع المناطق الصناعية من خلال وضع خطة نصف سنوية عامة تحدد فيها المناطق والتجمعات الصناعية المراد دعمها من الهيئة.

وبيّن المدير العام لهيئة تنمية ودعم المنتج الوطني والصادرات المهدي الدالي أن المذكرة تتمحور حول دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإعطائها قروضاً تشغيلية وترميمية للمنشآت حيث تقع هذه الأعمال على عاتق هيئة ودعم المنتج الوطني والصادرات وتركز المذكرة كذلك على تحديد مهام وواجبات الطرفين فيما يتعلق بالمشاركة في المعارض المحلية والدولية وإقامة دورات تدريبية للصناعيين في حلب تخص التصدير وتقوم غرفة صناعة حلب من جانبها بالتعاون المشترك لتنفيذ خطط الهيئة وإعلام الصناعيين عن المعارض المحلية والخارجية كافة وإعداد جداول للصناعات العاملة في حلب التي ستعود للعمل لكونها مهمة وتساهم في دعم الليرة السورية، إضافة إلى إعداد دراسة عن كيفية دعم المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة في المناطق المتضررة في سورية لإعادة دوران عجلة الإنتاج وتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للقروض ومدى حاجة الصناعي لها.

وأشار إلى أن المذكرة تم توقيعها من الهيئة ورئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب فارس الشهابي في حلب خلال زيارة الوفد الحكومي للمحافظة وتم تصديقها من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وأن توقيع هذه المذكرة يعد جزءاً من مشروع متكامل أعدته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لإعادة دور حلب في دعم الاقتصاد الوطني.

وعلمت «الوطن» بتشكيل لجنة فنية مشتركة بين الهيئة والغرفة لوضع خطة نصف سنوية عامة تحدد فيها المناطق والتجمعات الصناعية المحررة المراد دعمها من الهيئة وبحسب أهمية المناطق والصناعات المراد إعادة إقلاعها خلال العام الجاري وإجراء الدراسات اللازمة لها والإسراع في تأهيل البنى التحتية الضرورية للمدن والمناطق والتجمعات الصناعية والمعامل المهجرة والتعاون على إيجاد أماكن بديلة للمصانع المدمرة والصناعات المهجرة لتمكينها من العمل والحصول على المخصصات الصناعية اللازمة للإنتاج ومنحها مزايا تفضيلية في مجال التصدير وتذليل العقبات كافة.

وتقوم الهيئة بحسب المذكرة بتقديم الدعم المالي لغرفة صناعة حلب للمشاركة في المعارض المحلية والدولية وبما يلبي حاجة الصناعات في محافظة حلب وتخصيص الغرفة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من إجمالي مساحات المعرض المراد إقامته وتأمين الحصول على سمات دخول وشحن البضائع وإقامة دورات للصناعيين في حلب في مجال التصدير والتخطيط الإستراتيجي وإدارة الجودة وتأثيرها في التصدير، إضافة إلى أنظمة التجارة العالمية وتضمنت المذكرة كذلك دعم الصناعات الإستيراتيجية الكبيرة والمهمة في الأسواق بقروض خاصة حسب الحاجة.

وتقوم غرف صناعة حلب بحسب المذكرة بإعداد جداول للصناعات التي تعمل في حلب والتي يجب أن تعود للعمل كنها مهمة وتساهم في دعم الليرة السورية وتجديد هذه المعلومة بشكل دوري.

أهم توجهات البنوك المركزية الرئيسية عالمياً خلال عام ٢٠١٧

| الوطن

عدد من القرارات التي اتخذتها بعض البنوك المركزية العالمية على مدار عام ٢٠١٦ حول سياستها النقدية التي كان لها تأثيرات كبيرة سواء في الاقتصاد العالمي أم العربي، أصبح هناك توقعات باستمرار عدد من هذه البنوك خلال عام ٢٠١٧ في سياساته النقدية التي كان عليها العام الماضي، وهناك آخرون يستعدون لإجراء بعض التعديلات على نظامهم المالي، اختلفت التوقعات حول توجهات كل بنك من البنوك المركزية الرئيسية عالمياً، وجاءت التوقعات لكل بنك كالتالي:

أولاً: البنك المركزي الأميركي «الفيدرالي الأميركي»:

تشير التوقعات إلى قيام البنك المركزي الأميركي خلال عام ٢٠١٧ برفع معدل الفائدة مرة أخرى، بعد المرة الأولى والتي تمت في الماضي، ومن المتوقع أيضاً أن يتم رفع معدلات الفائدة على مدار العام الجاري من ٣ إلى ٤ مرات.

وكان البنك الفيدرالي قد ركز في الفترة الماضية على عاملين أساسين هما، التضخم ومستويات قوة الاقتصاد الأميركي، والتي تم على أساسها صدور قرار رفع معدل الفائدة بنسبة ٠,٢٥٪ في نهاية العام الماضي. ويراقب الفيدرالي الأميركي حالياً السياسات المحتملة والإجراءات التي سيقوم بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال الفترة المقبلة، وكيف سيساند البنك المركزي هذه الإجراءات؟ لذا ستشهد الأشهر القليلة القادمة، إعلان البنك المركزي الأميركي ما إذا كان سيتم الإسراع في تعديل معدل الفائدة مرة جديدة، أم سيتم التباطؤ والتريث في ذلك وهو ما سيتم تحديده بناء على السياسات التي سيتخذها ترامب.

ثانياً: البنك المركزي الأوروبي:

يواجه هذا البنك في العام الجديد أزمة فيما يتعلق بالمفاوضات الدائرة حول عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيكون أحد التأثيرات في قرارات البنك المركزي الفترة المقبلة، إضافة إلى الوضع السياسي الذي يشير إلى وجود الكثير من الأحزاب اليمينية التي بدأت تتصدر الحكم، حيث يضع البنك هذا الأمر في حساباته بشكل قوي، وأكبر دليل على ذلك القرارات الأخيرة التي اتخذها البنك بعد تأثره بهذه الأوضاع السياسية، والتي تمثلت في لجوئه لتمديد برنامج شراء الأصول إلى ما بعد نيسان المقبل، وتخفيضه للمبالغ التي يرصدها للأسواق لحدود ٦٠ مليار يورو شهرياً.

ثالثاً: بنك إنجلترا المركزي:

تأثر هذا البنك في نهاية العام الماضي بعمليات خفض معدل الفائدة، لكن التوقعات تشير إلى ضرورة أن ينتظر بنك إنجلترا المركزي ما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية لتحديد سياسته النقدية التي سيتبعها في عام ٢٠١٧، وخاصة فيما يتعلق بمناقشة البند ٥٠ الذي ينظم عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمقرر مناقشته خلال الأشهر القريبة المقبلة.

رابعاً: بنك اليابان المركزي:

بالرغم من الضعف الذي حدث للعملة اليابانية «الين الياباني» أمام العملة الأميركية على مدار العام ٢٠١٦ وذلك بسبب قوة الدولار، إلا أن تركيز البنك المركزي الياباني كان متمركزا على منحنيات العائد على السندات، والذى كان بمنزلة تغير في لهجة «المركزي الياباني»، وقد أشارت التوقعات إلى استمرار البنك المركزى باليابان خلال عام ٢٠١٧ في التحكم بمنحنى العائد على السندات، وخاصة أنه راضٍ عن المستويات التي يصل إليها الين الياباني في هذه المرحلة على الرغم من أن قوة الدولار هي التي دفعته لهذه المستويات، والتي يراها البنك المركزي الياباني «مقبولة».

إجراءات ترامب التحفيزية تزيد من مخاطر التضخم

قال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) إنه قد يتعين عليهم رفع معدلات الفائدة بسرعة أكبر مما هو مقرر، نظراً إلى «حالة عدم اليقين الكبيرة» بسبب سياسة التحفيز المالي التي يتوقع أن يطرحها الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

وقال العديد ممن شاركوا في الاجتماع الأخير للبنك للعام ٢٠١٦ والذي عقد يومي ١٣ و١٤ كانون الأول/ بحسب محضر نشر مؤخراً: إن سياسة التحفيز قد تزيد الطلب إلى ما فوق المستويات المستدامة «ما يستدعي الحاجة إلى سياسة نقدية محكمة بشكل أكبر مقارنة مع المقررة حالياً». إلا أنهم «اتفقوا على أنه من المبكر معرفة أي من هذه التغييرات في السياسات سيطبق، وكيف يمكن لهذه التغييرات أن تغير التوقعات الاقتصادية». وأظهر المحضر أن كل صانعي السياسة النقدية بالبنك المركزي الأميركي تقريباً يعتقدون أن الاقتصاد قد ينمو بخطا أسرع بفضل إجراءات التحفيز المالية في ظل إدارة ترامب.

وأوضح كيف أن الآراء داخل مجلس الاحتياطي تتغير بوجه عام رداً على وعود الرئيس المنتخب دونالد ترامب لتخفيضات ضريبية وإنفاق على البنية التحتية وتخفيف القواعد التنظيمية. وقد تعطي مثل هذه التغييرات دفعة للتضخم وربما تمهد لمواجهة بين رئيس يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومجلس الاحتياطي الذي من مهامه منع نمو تضخمي للاقتصاد. وقال محضر الاجتماع «حوالى نصف المشاركين أدرجوا في توقعاتهم فرضية للسياسة المالية العامة أكثر توسعاً».

وتابع: «كلهم تقريباً أشاروا أيضاً إلى زيادة في الاحتمالات الصعود لتوقعاتهم للنمو الاقتصادي».

ورفعت اللجنة صانعة السياسة بمجلس الاحتياطي بالإجماع أسعار الفائدة الشهر الماضي بمقدار ربع نقطة مئوية، وأشار أعضاء اللجنة إلى وتيرة أسرع مما كان متوقعاً في السابق لزيادات الفائدة في ٢٠١٧.

ونُظر إلى ذلك على أنه رد الفعل الأولي للبنك المركزي على فوز ترامب في انتخابات الرئاسة في الثامن من تشرين الثاني. لكن محضر الاجتماع أظهر أن صانعي السياسة قد يشيرون إلى مسار أكثر قوة لزيادات الفائدة إذا زادت الضغوط التضخمية. وأثناء حملته الانتخابية وعد ترامب بمضاعفة وتيرة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وإعادة بناء» البنية التحتية بالبلاد. وعقب زيادة الفائدة في اجتماع كانون الأول أبلغت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الصحفيين أن انتخاب ترامب وضع البنك المركزي الأميركي تحت «سحابة من عدم اليقين». وسيتولى رجل الأعمال الجمهوري المنصب في العشرين من كانون الثاني وحتى الآن لم يكشف عن تفاصيل خططه الاقتصادية.

ويراهن المستثمرون في وول ستريت على أن المرة القادمة التي سيرفع فيها مجلس الاحتياطي أسعار الفائدة ستكون في حزيران وأنه ربما يقرر زيادتين فقط للفائدة بحلول نهاية العام.

أداء العملات في عام ٢٠١٦

العملات الأعلى ارتفاعاً

العملة	الأداء أمام الدولار	الارتفاع في عام ٪
الريال البرازيلي	٣,٢٧٢	٢١,٠
الروبل الروسي	٦٠,٥٨٠	١٩,٧
الراند الجنوب الإفريقي	١٣,٨٧٠	١١,٥
البيزو الكولومبي	٣,٠١٠,٩٤	٥,٤
البيزو التشيلي	٦٧٣,٥٠	٥,٢
البولا البوتسواني	١٠,٧٨٧	٤,٠
التينغ الكازاخستاني	٣٣١,٧٣	٢,٧
الروبية الأندونيسية	١٣,٤٦٠,٠	٢,٤
الين الياباني	١١٧,٧١	٢,١

العملات الأكثر انخفاضاً

العملة	القيمة أمام الدولار	الانخفاض في عام ٪
الجنيه المصري	١٩,٠٩٣	٥٩,٠
النيرة النيجيرية	٣١٦,٠٥	٣٦,٩
الليرة التركية	٣,٥٤٥	١٧,٧
الجنيه الاسترليني	٠,٨١٩	١٧,٢
البيزو المكسيكي	٢٠,٧٣٦	١٧,٠
البيزو الأرجنتيني	١٥,٥٧٢	١٧,٠
الدينار التونسي	٢,٣٤٠	١٢,٨
الهريفنيا الأوكرانية	٢٧,١٢٥	١١,٤
السيدي الغاني	٤,٢٦٥	١٠,٨
الكرونة السويدية	٩,٢١٥	٨,٤